

مؤتمر نهج البلاغة:

مشاركة الدكتورة دلالة عباس.

الحاكم والحكم والحكومة في فكر الإمام عليّ من خلال كتابه عليه السلام إلى
واليه على مصر مالك بن الحارث الأشتر.

حين سئل المُتنبّي لِمَ لِمَ يمدح عليّاً عليه السلام أجاب:

وتركتُ مدحي للوصيِّ تعمّداً

إذ كان نوراً مستطيلاً شاملاً

وإذا استطلّ الشّيءُ قام بنفسه

وصفاتُ ضوءِ الشمسِ تذهبُ باطلاً

لكنّ شمسَ عليٍّ لا تزال منذ أربعة عشر قرناً، تسطعُ كلاماً يُنتفعُ به ما زال الليل والنهار، متوهجةً على الرّغم من الغيومِ المصطنعةِ والمفتعلةِ التي حجبتها في بعض الأحيان.

أحاول في هذه الورقة أن أبيّن فكرَ عليٍّ السياسيِّ، وصفاتِ الحاكمِ والحكمِ والحكومةِ في نهج البلاغة¹، من خلال كتابه عليه السلام إلى واليه على مصر مالك بن الحارث الأشتر².

منذ اللحظة التي بويع فيها الإمام بالخلافة، عزّل الولاة الذين استباحوا الغنائم المحظورة، وتمرّغوا بالدنيا وطمّعوا وأطمعوا حاشيتهم بيت مال المسلمين، وأثاروا على عثمان سُخطَ أهل السواد (حين جعلوه بستان قريش)، وسُخطَ الفقهاء والحفاظ الغيورين على فضائل الدين، كما ردّ القطائع التي صُرّفت عن وجوهها التي جعلت لها من إصلاح المرافق وإغاثة المفتقرين إليها على شرعة الإنصاف والعدل التي أمر بها الدين.

في كتابه إلى مالك الأشتر حدّد الإمام للحاكم صفتين أساسيتين يجب أن تتوافر فيه وفي جميع الذين يختارهم لمساعدته من كبار الموظفين: وزراء وكتّاب وقادة للجيش ومستشارين وغيرهم. هاتان الصفتان هما التقوى والعدل مع ما يتفرّع عنهما.

¹ - نهج البلاغة، ط. شرح ابن أبي الحديد، المجلد الرابع، بيروت ط. دار الأندلس. لا تا.

² - هو مالك بن الحارث بن عبد يغوث بن سلمة بن ربيعة بن الحرث بن جذيمة بن مالك بن النخع النخعي المعروف بالأشتر، وسُمي بالأشتر لضربة أصابته يوم اليرموك... شهد معركتي اليرموك والقادسية. كان الأشتر رجلاً شديد المراس في الحرب عنيداً في الحق، قوياً في ذات الله مخلصاً لأمير المؤمنين، عدواً لأعدائه. لذلك سعوا إلى قتله بالسّم قبل أن يؤدي مهمته.

إذاً هو الحكم الذي يتحرك تحت سقف الدين، مع ما تفرضه الظروف المستجدة بعد اتساع رقعة الدولة وخروجها من نطاق الحجاز إلى الأمصار البعيدة، التي أسلم أهلها على أمل الشعور بإنسانيتهم التي وعدهم بها الدين.

لكن خلافة علي لم تستمر أكثر من أربع سنوات ونصف السنة، أي إلى حين استشهاده في 17 رمضان سنة 41هـ [24 ك 661م]، أما الأثر فاستشهد بعد أشهر من تعيينه والياً، لذلك فإن ما دعا إليه الإمام بقيَ أنموذجاً معيارياً للحكم المرتجى المطلوب، والبعيد المنال، بعد الانقلاب الأموي على نظام الخلافة، في ظل الخلفاء- الأباطرة، والسلاطين الذين جعلوا الدين إيديولوجيا للحكم، يسوِّغون به ظلمهم وتحكمهم برقاب الناس، منذ اللحظة التي أعلن فيها معاوية في مسجد المدينة³ في عام الجماعة سنة 41هـ = 663م أمام الناس أنه ولي الخلافة (الملك) ليس بمحبة علمها من القوم، وإنما لأنه جالدهم بسيفه مجالدة، معلناً صراحةً أنه راضٍ لهم نفسه على عمل الخليفة الأول فأبت، وعلى عمل الخليفة الثاني فنفرت من ذلك نفوراً شديداً، وأرادها على سُنَيَات عثمان (كما أسماها) فأبت عليه. إذاً أعلن القطع مع مؤسّسة الخلافة، ولم يتطرق إلى ذكر كتاب الله أو سُنّة نبيه، وإنما حدّد الطريق الذي سيسلكه: طريق لهم وله فيه منفعة متبادلة: مؤاكلة حسنة ومشاركة جميلة: الميكيافيليّة بأوضح مظاهرها وتجلياتها...

وإذا كان التاريخ الإسلامي لم يعد طيلة أربعة عشر قرناً بعض الملوك الصالحين، أو بعض الولاة الأتقياء، هنا وهناك في أنحاء العالم الإسلامي شرقاً وغرباً، إلا أن الدولة الإسلامية المرتجاة كما وصفها علي عليه السلام ظلّت حلمًا مرتجى، لنشاهد تجليتها في العصر الحديث في بعض الأنظمة الاجتماعية العالمية، أو محاولة تطبيقها منذ العقد الثامن من القرن العشرين عملياً في الجمهورية الإسلامية الإيرانية...

بدأ الكتاب بتحديد دور الدولة الإسلامية ووظائفها وسماتها:

الدولة الإسلامية، رأسها الخليفة: المرجع الديني والزمني الذي عليه أن يراقب سير الأمور في الولايات، والوالي هو الذي يتولّى حكم أحد الأمصار. وصَفَ الخليفة نفسه بأنّه عبدُ الله، مع ما يعنيه ذلك من تأكيدٍ على السير على هَدْيِ كتابِ الله، وليس إمبراطوراً يملك الأرضَ ومن عليها.

³- راجع خطبة معاوية في عام الجماعة ومقارنتها بخطبة أبي بكر الأولى في كتاب طالقراّن والشعر".

الولاية يعيّنهم الخليفة، ويحدّد لهم أدوارهم ومهامهم، وهم عبادُ الله كذلك، لا يجب أن يظنّ أحدهم أنّه الحاكم المطلق. هو الحاكم، ولكنّ الخليفة الذي ولاه هو رئيسه المباشر، والله فوق من ولاه.

أمره أن يردّ إلى الله ورسوله ما يضلّعه من الخطوب والردّ إلى الله معناه الأخذ بمحكّم كتابه، والردّ إلى الرسول معناه الأخذ بسنّته الجامعة غير المفرّقة.

في المقدمة أجمال ذلك الكلام على مهامّ الحكومة:

1- جباية الخراج (لتأمين ميزانية الدولة)

2- جهاد العدو.

3- إصلاح أهل البلاد: أي النظر في أمورهم المعاشية وإصلاح نفوسهم.

4- عمارة البلاد.

صفات الحاكم:

في الدولة الإسلامية هذه يجب أن تتوافر في الحاكم صفات عديدة، أولها التقوى التي هي ميزان المفاضلة بين الناس، وطاعة الله، واتباع ما أمر به في كتابه من فرائضه وسننه، وأن يوفي ما يتقرّب به إلى الله سبحانه غير مثلوم ولا منقوص، بالغاً ما بلغ من بدنه وأن يكسر من نفسه عند الشهوات وينزعها عند الجمحات، وأن يكون العمل الصالح أحبّ الأعمال لديه، وأن يعفّ عمّا لا يحلّ له، وأن يكون رحوماً، وأن لا ينصبّ نفسه لحرب الله ومبارزته بالمعاصي، وأن يتواضع ويتذكر عظم ملك الله فوقه وقدرته منه، وأن لا يُسامي الله في عظمته ويتشبه به في جبروته..

يجب أن يكون الحاكم مُنصِفاً: ذلك بأن يُنصف الله وينصف الناس من نفسه ومن خاصّة أهله وبطانته.

أن لا يكون ظالماً، ويجتهد في إرضاء العامّة من دون الخاصّة المقرّبين، لأنّ هؤلاء أي الخاصّة [البطانة] يثقون عليه بالحاجات والمسائل والشفاعات.

من صفات الحاكم العادل المنصف أن يُحسن اختيار مستشاريه:

والمستشار، لا يجب أن يكون تماماً مظهرًا لمعايب الناس، ولا بخيلاً يعدل بالحاكم عن الفضل ويعده بالفقر، ولا جباناً يضعفه عن الأمور ويحبط عزائمّه، ولا حريصاً يُزيّن له الشرّ بالجور، لأنّ الجبن والبخل والحِرصَ غرائزُ شتى يجمعها سوء الظنّ بالله.

- على الحاكم أن يحسن اختيار وزرائه:

لا يجب أن يكون المختارُ وزيراً، قد خدم الأشرار السابقين، لأنَّ الظلمَ وتحسينه يكون قد تملك من نفسه، والله عزَّ وجلَّ قد نهي عن اتِّخاذِ المضلِّينَ عَضُدًا، ويمكنه أن يختار من له مثلُ آراءٍ ونفاذِ السابقين، وليس عليه مثلُ أضرارِهِم وأوزارِهِم وآثامِهِم...

- على الحاكم أن يؤثرَ ويقربَ إليه من مستشاريه ووزرائه أقولهم بمرِّ الحقِّ له.

- عليه أن يَلصقَ بأهلِ الورعِ والصدقِ، وعليه أن يعودَهُم أن لا يمدحوه في وجهه، ولا يمجِّجوه بباطلٍ لم يفعلهُ، كما هي عادةُ بطانةِ الحكَّام، وكان عليٌّ عليه السلام القدوةَ حين قال للرجل الذي أثنى عليه في وجهه ثناءً أوسعَ فيه، وكان عنده متهمًا: أنا دون ما تقولُ وفوق ما في نفسك.

- على الحاكم أن يميِّزَ المحسنَ من المسيءِ ولا يساوي بينهما لأنَّ قضاءَ حقِّ المحسنِ أدبٌ للمسيءِ، وعقوبةُ المسيءِ جزاءٌ للمحسن.

- عليه أن يحسنَ إلى الرعيةِ ويخففَ المؤونةَ عنها.

- عليه أن لا ينقضَ السننَ الصالحةَ التي عملَ بها من قبله، وكان فيها صلاحٌ للرعيةِ.

- عليه أن يُكثِرَ من مُدارسةِ العلماءِ ومنافثةِ الحكماءِ في تثبيت ما صلحَ عليه أمرُ البلادِ،

وأن لا يكون متفردًا برأيه.

- يجب أن يحسِمَ الوالي مادَّةَ المستأثرين المتطاولين من خاصَّتهِ وِبِطانتهِ، بأن لا يُقطِعَهُم

قطيعةً، ويعقدَ لهم عُقْدَةً تُضُرُّ بمن يليها من الناسِ في شربٍ أو عملٍ مشتركٍ [تلزيمات الطرق والمباني في عصرنا]، يحملون مؤونته على غيرِهِم، فيكون لهم غنمةٌ وعليه غرْمُهُ وعبئُهُ في الدنيا والآخرة.

الاستماع إلى ذوي الحاجات:

يجب على الحاكم أن يخصَّصَ قسمًا من وقته لذوي الحاجات، ويجلس لهم مجلسًا عامًّا،

يتواضع فيه لله الذي خلقه، وأن يُقعدَ عنهم جنده وأعوانه من حرسٍ وشُرطَةٍ، كي يكلمَهُ متكلمُهُم من دون خوفٍ أو وجلٍ، فقد قال رسول الله (لن تُقدَّسَ أُمَّةٌ لا يؤخِّدُ للضعيف فيها حقُّه من القويِّ غيرَ مُتَتَعِنِع) وعليه في الاستماع إليهم أن يحتمل الخُرقَ والعِيَّ، وينحِّي عنهم الضيقَ والأنفَ.

صفات الحاكم النفسية:

- يحذره من الإعجاب بنفسه، والثقة بما يعجبه منها وحبّ الاطراء.
- يحذره من المنّ على الرعية بإحسانه لأنّ المنّ يُطل الإحسان.
- أو التزيّد فيما كان من فعله لأنّ التزيّد يذهبُ بنور الحقّ.
- أو أن يعدّ الناس بأمر فيخلف الوعد، لأنّ الخلف يوجب المقت عند الله والناس فقد قال الله تعالى "كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون".
- يحذره من أن يتعجّل الأمور قبل أوانها أو التساقط فيها عند إمكانها، أو اللجاجة فيها إذا تنكّرت أو الوهن عنها إذا استوضحت.
- يطلب إليه أن يضع كلّ أمرٍ موضعه ويوقع كلّ عملٍ موقعه.
- وأن لا يستأثر بما الناس فيه أسوة.
- يأمره أن يملك حميةً أنفه وسورةً حدّه وسطوةً يده وغربً لسانه، وأن يجترس من ذلك بكف البادرة وتأخير السطوة حتى يسكن غضبه.

من واجبه أن يتذكّر ما مضى لمن تقدّمه من حكومة عادلة، أو سنّة فاضلة أو أثرٍ عن النبيّ (صلّى) أو فريضةٍ في كتاب الله.

- أمّا المحكومون [الرعية]: فهم صنفان: أخ في الدين وأخ في الإنسانيّة [نظير في الخلق]. وهم طبقات لا يصلح بعضها إلّا ببعض، ولا غنى لبعضها عن بعض، الجند، والكتّاب والقضاة والعمّال [الموظفون]، ومؤدّو الضرائب [الجزية والخراج]. أمّا الجندُ فللحماية، والخراجُ يصرف إلى الجندِ والقضاة والعمّال والكتّاب، ولا بدّ لهؤلاء جميعاً من التجّار لأجل البيع والشراء، ومن أرباب الصناعات كالحدّاد والبناء والنجار وسواهم. ثم يأتي ذوو الحاجات والمسكنة، المحتاجون إلى رعاية الدولة لهم.

الجيش: أمّا أمراء الجيش من الجنود، فلا يجب أن يُولّى منهم، إلّا من كان أنصحبهم لله في ظنّه وأطهرهم جيئاً أي عفيفاً أميناً، كي لا تبدّر منهم خيانةً أو يطمعوا بالغنائم، الرحماء، الذين يكثر ذكرُ حسنِ أفعالهم لتَهزّ الشجاع وتحرّض الناكل.

القضاة: يجب أن يكون القاضي من أفضل الرعية، لا تضيقُ به الأمور ولا تمحّكه الخصوم، ولا يتمادى في الزلّة، ولا تُشرفُ نفسه على طمع، لا يكتفي بأدنى فهم دون أقصاه، ولا يقفُ عند الشبهات، وإنّما يأخذ بالحُجج، ولا يتبرّم بمراجعة الخصم، ويصبرُ إلى أن

تتكشّف له الأمور، ويكون صارماً عند اتّضح الحكم، لا يزدهيه إطراءً، ولا يستميله إغراءً، وأولئك قليلٌ برأي الإمام.

يجب على الحاكم ليضمن نزاهة القضاء أن يفسح للقاضي بالبدل [يكون راتبه كبيراً]، كي تقل حاجته إلى الناس، ويجب أن تكون منزلة القاضي لدى الحاكم أرفع منزلة، كي لا يكون الدين أسيراً في أيدي الأشرار، يُعمل فيه بالهوى، ويُطلب به الدنيا.

العمّال: [الموظفون].

يجب أن يختار الحاكم العمّال [الموظفين] اختباراً [كأنه يقول من خلال المباراة]، وأن لا يوّلّهم مُحاباةً وأثرةً [بالواسطة]، ويجب أن يكونوا الأكرم أخلاقاً والأصحّ أعراضاً [من ذوي السجل العدليّ النظيف]، والأقلّ طمعاً، والأبلغ في عواقب الأمور نظراً، وأن يُسبغ عليهم الأرزاق ليكونوا بغنى عن تناول ما تحت أيديهم.

التفتيش والمراقبة يجب أن يتفقّد الحاكم الأعمال كلّها، وسلوك العمّال والموظفين بأن يعث العيون [المفتّشين والمراقبين] من أهل الصدق والوفاء.

الخراج: [الضرائب].

يجب إصلاح النظام الضريبيّ، لأنّ الناس كلّهم عيالٌ على الخراج وأهله، لكنّ الخراج أي الضريبة، ليست غاية مجدّ ذاتها، لذلك يجب أن يكون اهتمام الحاكم بعمارة الأرض أبلغ من اهتمامه باستجلاب الخراج وتحصيل الضرائب، لأنّ طلب الخراج بغير عمارة، يجزّب البلاد ويُهلك العباد؛ أمّا إذا حدثت كوارثٌ طبيعيّةٌ كانقطاع المياه وجفاف الأرض، أو أغرقت السيول المزارع، فيجب أن يخفف الحاكم الضريبة عن كاهل الناس، كي لا تخرب الأرض، لأنّ خراب الأرض يؤتى من إعواز أهلها، وإنّما يُعوّز أهلها لإشراف أنفس الولاة على الجمع وسوء ظنّهم بالبقاء، وقلة انتفاعهم بالعبر.

الكتاب:

يجب على الحاكم أن يوّلّي من الكتاب خيرهم، وأن يوكل أمر الرسائل السريّة إلى من يجمع صالح الأخلاق ولا تُبطره الكرامة، الذي لا تُقصّر به الغفلة عن إيراد مكاتبات العمّال عليه، وإصدار جواباتها على الصواب عنه، وفي ما يؤخذ له ويُعطى منه، ولا يُضعف عقداً اعتقده له، ولا يجهل مبلغ قدر نفسه من الأمور، لأنّ الجاهل بقدر نفسه، يكون بقدر غيره أجهل.

يجب على الحاكم أن يختبر الكتابَ الذين وُلِّوا للصالحين قبله [من ذوي التجربة]، وأن يختار أحسنهم في العامة أثراً، وأعرفهم بالأمانة وجهاً، فإن ذلك دليلٌ على نصيحتته لله، ولمن وُلِّي أمره. وأن يجعل لرأس كلِّ أمرٍ من الأمور رأساً منهم لا يقهره عظيم الأمر. ومن واجب الحاكم أن لا يتغابي عن أمور الكتاب لأنها ملزمة له.

التجّار وذوو الصناعات:

يوصيه بالتجّار وذوي الصناعات المقيمين وغير المقيمين، لأنهم موادّ المنافع وأسباب المرافق، وعليه أن يمنع الاحتكار، ويراقب بيعهم، ليكون بيعاً سَمِحاً بموازين عدلٍ وأسعار لا تُجحف بالفريقين: البائع والمبتاع، ومن قارف حُكراً بعد نهيها عنها، يجب أن يُنكَل به ويُعاقب، إنّما من غير إسراف.

الرعاية الاجتماعية:

يجب على الحاكم أن يحفظ لله ما استحفظه من حقّه في المساكين والمحتاجين وأهل البؤسى والزمنى، بأن يجعل لهم قسماً من بيت المال، وقسماً من غلاتِ صوافي الإسلام [أي أن ميزانية الدولة يجب أن تلحظ باباً خاصاً للمحتاجين إلى الرعاية]، يأمره أن لا يُشخصَ همّه عنهم، وأن لا يُصعّر خدّه لهم، وأن يتفقدَ أمور من لا يصلُ إليه منهم، وأن يفرغ لهم أشخاصاً من أهل الثقة، من أهل الخشية والتواضع، لتفقدَ أمورهم...

يجب على الحاكم أيضاً أن يتعهد الأيتام وذوي الرقة في السنّ ممن لا حيلة له، والإمام يعرف أن ذلك على الولاية ثقيل، لذلك يقول: "إن الحقّ كله ثقيل، وقد يخففه الله على أقوام طلبوا العاقبة فصبروا أنفسهم، ووثقوا بصدق موعودِ الله لهم".

الخاتمة:

وفي آخر العهد يقول عليه السلام: وأنا أسأل الله بسعة رحمته، وعظيم قدرته على إعطاء كلِّ رغبة، أن يوفّقني وإياك لما فيه رضاه، من الإقامة على العذر الواضح إليه وإلى خلقه، من حسن الثناء في العباد، وجميل الأثر في البلاد، وتمام النعمة، وتضعيف الكرامة، وأن يختم لي ولك بالسعادة والشهادة، إنّنا إلى الله راغبون، والسلام على رسول الله صلّى الله عليه وآله الطيبين الطاهرين.